معهد الدين القيم

بإشراف الشيخ أبي الحسن علي الرملي

تفريغ دروس جوامع الأخبار

شرح الشيخ محمود الراعوش حفظه الله

المستوى الثاني

الدرس رقم (37)

التاريخ: الاثنين 07/رجـــب/1441 هـ

02/آذار/2020 م

شرحُ الحديث: (٩١)

- ◊ ملخص الدرس:

✿ الحديثُ (٩١): عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ يَرْضَى لَكُمْ ثَلَاثًا، وَيَكْرَهُ لَكُمْ ثَلَاثًا، فَيَرْضَى لَكُمْ أَنْ تَعْبُدُوهُ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا، وَأَنْ تَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا، وَلَا تَفَرَّقُوا، وَيَكْرَهُ لَكُمْ، قِيلَ وَقَالَ، وَكَثْرَةَ السؤال، وإضاعة المال» رواه مسلم (١٧١٥).

◆اشتمل الحديث على ستة أصول جامعة لما يرضاه الله لنا ولما يكرهه لنا.

◆قوله: "فيرضى لكم ":

¤ فيه إثبات صفة الرضى بما يليق بكمال الله وجلاله وهي صفة حقيقية فلا يجوز تأويلها بأنها إرادة الثواب، وهي صفة فعلية أي تتعلق بمشيئة الله.

¤ والله يرضى عن العمل وعن العامل، ورضاه عن العمل يقتضي مشروعية العمل، ورضاه عن العامل يقتضي محبة الله له.

◆ قوله: "أن تعبدوه":

¤ هذا توحيد الألوهية وهو: "إفراد الله بالعبادة" أو هو: "إفراد الله بأفعال العباد"

¤ العبادة في الشرع هي: "كمال المحبة مع كمال الذل " أو هي: "اسم جامع لكل ما يحبه الله ويرضاه من الأقوال والأفعال الظاهرة والباطنة".

◆قوله: "ولا تشركوا به شيئا": نهى عن اتخاذ الشريك مع الله، فهذا نفي للشريك المقتضي إفراد الله بالعبادة.

وقوله: "أَنْ تَعْبُدُوهُ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا": تضمن ركني التوحيد وهما: إثبات العبادة لله مع نفي الشريك. وهذا يفيد حصر العبادة لله وحده، وأدلة ركني التوحيد كثيرة منها قوله تعالى: {فَمَن يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِن بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَىٰ لَا انفِصَامَ لَهَا} [البقرة:٢٥٦]، ومنها شهادة ان لا إله إلا الله، وأيضا حديث الترجمة.

◆قوله: "وَأَنْ تَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا، وَلَا تَفَرَّقُوا": أمر بالجماعة وهي التمسك بالدين الحق ونهى عن التفرق فيه.

والدين الحق هو الكتاب والسنة بفهم السلف الصالح، وهم الرسول ﷺ وأصحابه وأتباعهم وأتباع التابعين.

هذا كما وصى الله في كتابه فقال: {أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ} [الشورى:١٣]. وقال: {وَأَنَّ هَٰذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ} [الأنعام:١٥٣]. وقال: {وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا} [آل عمران:١٠٣]

فالجماعة من مقاصد الشريعة ولكن هذا الاجتماع مشروط بأن يكون على الحق خلافا للمميعة والحزبيين والطُّرُقيين، ولذلك قال الرسول ﷺ:"وَأَنْ تَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ".

والتحزب يفرق الأمة كما قال تعالى: {إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ ۚ إِنَّمَا أَمْرُهُمْ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ} [الأنعام:١٥٩].

◆ فهذه الخصال الثلاثة التي يرضاها الله لنا هي: التوحيد الخالص والجماعة.

◆ ثم ذكر الخصال التي يكرهها الله لنا وهي:

◆ قوله:" وَيَكْرَهُ لَكُمْ قِيلَ وَقَال ":

ذكر العلماء في معنى قيل وقال معنيين: الأول الولوع في نقل أحاديث الناس، والثاني القول على الله بغير علم.

وكلاهما مذموم لأنه يؤدي إلى مفاسد كثيرة وكبيرة كالكذب والغيبة والنميمة والبهتان والقذف... وغيرها من آفات اللسان.

◆ وهذه الوصية جامعة للنجاة من جميع آفات اللسان.

◆قوله: "وَكَثْرَةَ السؤال": تشمل سؤال الناس أموالهم بغير عذر مشروع، وسؤال الرسول ﷺ عما لم ينزل في القرآن وهذا خاص بزمن الوحي، وسؤال أهل العلم سؤال تنطع وهو السؤال عن كيفية الغيب من الصفات الإلهية والقدر والمتشابه.

◆قوله: "وإضاعة المال" وهي: "وضع المال في غير حقه" وهذا يشمل منعه عن حقه وإنفاقه في غير حقه. والواجب الاعتدال بين التقتير، والاسراف والتبذير، كما أمر الله فقال {وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَٰلِكَ قَوَامًا} [الفرقان:٦٧] وقال: {وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا} [الإسراء:٢٩].

◆ ويدخل في إضاعة المال:

الإسراف، والتبذير، وأن يعطى للسفهاء، والدخول في البيوع المحرمة، والتصدق بجميع المال لمن لا يصبر على الفقر، وإمساكه عن حقه الواجب.

الدرس السابع والثلاثون من شرح "جوامع الأخبار"

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وأصحابه ومن اهتدى بهداه، أما بعد..

فهذا هو **الدرس السابع والثلاثون** من دروس "**جوامع الأخبار**"، وفيه شرح الحديث (٩١)..

﴿شرح الحديث الحادي والتسعين﴾

قال المؤلف رحمه الله تعالى: عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**إِنَّ اللَّهَ يَرْضَى لَكُمْ ثَلَاثًا، وَيَكْرَهُ لَكُمْ ثَلَاثًا، فَيَرْضَى لَكُمْ أَنْ تَعْبُدُوهُ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا، وَأَنْ تَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا، وَلَا تَفَرَّقُوا، وَيَكْرَهُ لَكُمْ، قِيلَ وَقَالَ، وَكَثْرَةَ السؤال، وإضاعة المال**» رواه مسلم (١٧١٥).

اشتمَل هذا الحديث على أصول جامعة لِما يرضاه الله لنا، وما يكرهه لنا، فذكر الرسول ﷺ فيه ستة أصول مهمة جامعة، في عبارة قصيرة موجزة، فقال ﷺ:

- "**إنّ الله يرضى لكم ثلاثا**":

الرضى[1] صفة حقيقية لله عز وجل، خلافاً للمعطلة الذين نفوا عن الله صفة الرضى، وقالوا هي كناية عن إرادة الثواب فأوَّلوها بلازمها، وهذا تأويلٌ باطل، فالرضى شيء وإرادة الثواب شيءٌ آخر، كقوله تعالى: ﴿رَّضِيَ اللهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ﴾[2]، فذكَرَ الرضى وعطف عليه الثواب، والعطف يقتضي المُغايَرة، أي أن الرضى شيء وإرادة الثواب شيءٌ غيره.

1- بالألف المقصورة هنا، قال الجوهري: (قلتُ: وَإذا جعلتَ الرِّضا مصدَرراضيتُه رِضاءً ومُراضاةً فَهُوَ مَمْدُود، وَإذا جعلتَه مصدرَرَضِيَ يَرضَى رِضىً فَهُوَ مَقْصُور) "تهذيب اللغة":(١٢/ ٤٦)

2- [التوبة: ١٠٠]

وهكذا قال في الغضب: ﴿وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا﴾[1]، فذكَرَ الغضب وعطف عليه العقاب، فهما متغايران، فلا يصح أن يقال الغضب هو نفس إرادة العقاب، لأن العطف يقتضي المُغايَرة.[2]

فإنّ الرضى صفة فعلية لله عز وجل، أي تتعلق بمشيئته سبحانه، فيرضى عن المؤمنين، ولا يرضى عن الكافرين، ويرضى لنا الإيمان، ولا يرضى لنا الكفر، قال تعالى: ﴿وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ ۖ وَإِن تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ﴾[3].

ورضى الله يتعلق بالعمل وبالعامل،

قال الشيخ العثيمين رحمه الله: (وهو يرضى عن العمل، ويرضى عن العامل)[4]

والرضى عن العمل يقتضي مشروعيّته: أي يكون العمل عبادة مشروعة. وهذا فيه دليل على أنّ الأعمال لا تُقبَل إلا إذا كانت مشروعة، أي إلا إذا كان العمل خالصا لله، وموافِقاً للسنة، هذا هو العمل الذي يرضاه الله عز وجل، فيتقبَّله، ويشكر عليه بالثواب المُضاعَف.

أمّا العمل الذي أُريدَ به غير وجه الله فلا يرضاه الله، ولا يتقبَّله، وكذلك العمل المخالِف للسنة فلا يرضاه ولا يتقبَّله، فلا يقبل الله الشرك ولا البدعة، بل تَوَعَّد المشركَ والمبتدعَ بالنار.

أمّا الرضى عن العامل: فيقتضي مَحَبَّة الله له، وأنه يُثيبُه الثواب العظيم في الدنيا والآخرة، ويعامله بفضله وعفوه، ويغفر له ذنوبه، ويُسَدِّدُه ويوفقه، ويستجيب دعاءه، كما في الحديث القدسي الصحيح المعروف: "فَإِذَا أَحْبَبْتُهُ: كُنْتُ سَمْعَهُ الَّذِي يَسْمَعُ بِهِ، وَبَصَرَهُ الَّذِي يُبْصِرُ بِهِ، وَيَدَهُ الَّتِي يَبْطِشُ بِهَا، وَرِجْلَهُ الَّتِي يَمْشِي بِهَا، وَإِنْ سَأَلَنِي لَأُعْطِيَنَّهُ، وَلَئِنِ اسْتَعَاذَنِي لَأُعِيذَنَّهُ"[5]

◆ قوله: "ويكره لكم ثلاثا"،

1- [النساء:٩٣]

2- وانظر أيضاً سورة [الفتح: ٦] و[الشورى:١٦].

3- [الزمر: ٧]

4- "شرح الواسطية" (١/ ٢٦٠) و"مجموع الفتاوى" للعثيمين (٨/ ٢١٥).

5- البخاري (٦٥٠٢).

وفي رواية: "ويسخط لكم ثلاثاً": الكُره بمعنى "السُّخْط"، ويقال "السَّخَط".[1]

وهذه صفات فعلية لله، أي تتعلق بمشيئته سبحانه، وهي صفات حقيقية لله عز وجل، وليست كناية عن إرادة العقاب كما تقدم بيانه في صفة الرضا والغضب.

والله عز وجل يكره أعمالاً، ويكره أعياناً، والكراهة من الله لفعلٍ تدلّ غالباً على تحريمه، وقد تدلّ على الكراهة التنزيهية بقرينة.

وقوله "ثلاثاً": هذا العدد لا يراد به الحصر، فليست الأشياء التي يرضاها الله محصورة في هذه الثلاثة، ولا الأشياء التي يكرهها الله محصورة في هذه الثلاثة، وذلك لأنّ العدد لا يدلّ على الحصر إلا بقرينة، ولذلك يقول الأصوليون: (العدد ليس له مفهوم) أي لا يُفهَم منه الحصر إلا بقرينة أخرى.

◈ قوله: "فيرضى لكم":

ثم ذكر ثلاثَ خصال[2] وهي:

◈ الخصلة الأولى قال: "أن تعبدوه":

هذا توحيد الأُلوهية المتضمِّن توحيد الربوبية.

وتوحيد الأُلوهية هو: (**إفراد الله بالعبادة**) أو هو (**إفراد الله بأفعالك**)، كلاهما بنفس المعنى، وأدلته كثيرة جداً، أبرزها قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾[3]

العبادة في اللغة هي: (**التَّذَلُّل**)،

ومنه قول العرب: (هذا جَملٌ مُعَبَّد) أي مُذَلَّل.

وفي الشرع هي: (**كمال المحبة مع كمال التَّذَلُّل**)(*).

1- "النهاية" (٢/ ٣٥٠).

2- هذا التقسيم الذي ستراه أقرب للصواب، قال القاضي عياض في "إكمال المعلم بفوائد مسلم" (٥/ ٥٦٩): (بدليل أن قوله: "ولا تفرقوا" لم يأت في بعض الروايات)، ويحتمل التقسيم الآخر؛ وهو على اعتبار الخصلة الأولى والثانية أنها الأولى، وتكون الثالثة هي قوله: "ولا تفرقوا". وهذا التقسيم اجتهادي.

3- [الذاريات: ٥٦].

(*) قال ابن تيمية: (**وهي اسْمٌ يَجْمَعُ كَمَالَ الْحُبِّ لِلَّهِ وَنِهَايَتَهُ وَكَمَالَ الذُّلِّ لِلَّهِ وَنِهَايَتَهُ**)[1] والخوف داخل في التَّذَلُّل، والتعظيم داخل في المحبة، لابدّ في العبادة من الجمع بين المحبة والخوف، أو الرجاء والخوف.

هذا التعريف للعبادة بالنظر إلى ما يقوم في قلب العابد، أمّا تعريفها بالنظر إلى الأعمال التَّعبُّدية فالعبادة هي: (**اسم جامع لكل ما يحبه الله ويرضاه من الأقوال والأعمال الظاهرة والباطنة**)[2] وكلاهما تعريف صحيح جامع..

فالحدّ الأول وصَفَ حال العابد، فلا تكون المحبة وحدها عبادة، ولا يكون التَّذَلُّل وحده عبادة، بل يجب أن يجتمعا وأن يصلا إلى حدّ الكمال، حينئذ يكون العمل عبادة فلا يجوز صرفه لغير الله.

أمّا الحدّ الثاني فوصَفَ الأعمال التَّعبُّدية، واشترَط فيها أن يحبها الله ويرضاها، كما تقدم بيانه في صفة الرضى.

◈ الخصلة الثانية قال: "**ولا تشركوا به شيئاً**":

نهى عن الشرك بعد أنْ أمَرَ بعبادة الله، فهذا احترازٌ من الشريك، وهو أحد ركني التوحيد كما سيأتي بيانه، فإنّ العبادة مع وجود شريك لا تسمى عبادة في الشرع، بل تسمى شركاً، ولا يقبلها الله، بل تَوَعَّد المشركَ بالخلود في النار.

وقوله ﷺ: "**أن تعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا**"، هذا كقوله تعالى:

﴿وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾[3]، وكقوله تعالى: ﴿اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾[4]

1- مجموع الفتاوى (١/ ١٩). وانظر "الجواب الكافي لابن القيم" (١/ ٢١٢) (١/ ٢٢٨)، "مدارج السالكين" (٣/ ٤٠٩)، "مجموع الفتاوى": (٨/ ١٤١)-(١٠/ ١٩)-(١٠/ ٥٦)-(١٠/ ٢٠٣)-(١٠/ ٢٥١).

2- "مجموع الفتاوى لابن تيمية" (١/ ١٤٩).

3- [النساء: ٣٦]

4- [النحل: ٣٦]

هذه النصوص معناها أنّ الله أمَر بعبادته وحده، أمَرَ بإفراده بالعبادة، هذا هو التوحيد، وهو حق الله الذي لا يغفره لمن أخَلَّ به، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ﴾[1] أي: لمن مات على الشرك، أي الشرك الأكبر على الراجح، أمّا الأصغر فهو تحت المشيئة، والله تعالى أعلم.

وقوله ﷺ: "**أن تعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا**":

اشتمل على **ركني التوحيد وهما: النفي والإثبات**.

وأدلة ركني التوحيد كثيرة في الكتاب والسنة منها ما تقدم ذكره آنفاً في آيتي [النساء: ٣٦] و[النحل: ٣٦]، ومنها قوله تعالى ﴿فَمَن يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِن بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَىٰ لَا انفِصَامَ لَهَا﴾[2]، فلا يصح أن تؤمن بالله وتؤمن بالطاغوت، لأن هذا شرك، لابد من الكفر بالطاغوت مع الإيمان بالله، وهذا هو معنى (لا إله إلا الله)،

- ✓ (لا إله): كفر بالطاغوت،
- ✓ (إلا الله): إيمان بالله،

فاجتمع النفي والإثبات المقتضي الحصر، وهو أقوى صيغ الحصر كما تعلمون.

فالمراد أن نعبد الله وحده، هذا هو (التوحيد)، وتعريفه عند أهل العلم:

(**إفراد الله بما يختصّ به**)؛ أي في ربوبيّته وأُلوهيّته وأسمائه وصفاته وكل ما يختصّ به سبحانه.

وضدّه (**الشرك**)، وهو: (**أنْ تجعل لله ندّاً**)؛ أي في ربوبيّته أو أُلوهيّته أو في أسمائه وصفاته.

والشرك منه أكبر مُخرِجٌ من المِلّة، ومنه أصغر لا يُخرِج من المِلّة لكنه من أكبر الكبائر، وتفصيل هذا في كتب التوحيد.

◈ الخصلة الثالثة قال: "**وأن تعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا**".

هذا كقول الله تعالى: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾[3]

1- [النساء: ٤٨، ١١٦]

2- [البقرة: ٢٥٦]

3- [آل عمران: ١٠٣]

أي تمسكوا بالتوحيد الذي أمرتكم به ولا تختلفوا عليه.

بعد أنْ أمَرَ بالتوحيد - في الجملة الأولى والثانية - الذي فيه كمال الدين وتمامُه، أمَرَ هنا بالاجتماع عليه، والتمسك به، والحذر من التفرق فيه، وهذا فيه كمال قوة المسلمين وتمكينهم في الأرض، فتعلو كلمة الله، ويُحكَمُ الناسُ بما أنزل اللهُ.

وأمّا إذا تنازع المسلمون في الدين، وتفرّقوا عن الحق، ضعُفت شوكتُهم، وذهبت هيبتُهم، وفشلوا في إعلاء كلمة الله، كما قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ﴾[1].

الاجتماع أمرٌ ضروري جداً لقوة الإسلام والمسلمين، ولكنّ هذا الاجتماع مشروطٌ بشرط وهو: **أن يكون على الحق**، أي على الكتاب والسنة وبفهم السلف الصالح.

ولذلك قال: "**وأن تعتصموا بحبل الله**"، فقَيَّد الاجتماع بأن يكون على حبل الله، أي أن تتمسكوا بحبل الله وهو الدين الحق كما نزل يوم نزل على قلب محمد ﷺ، وهو القرآن والسنة وبفهم الرسول ﷺ وأصحابه، أي بفهم السلف الصالح.

هذا الذي يجب على جميع الأمة أن يجتمعوا عليه ويتمسكوا به ولا تحل مخالفته والتفرق فيه، هذا هو المراد بالاجتماع الذي أمَرَنا به رسول الله ﷺ في هذا الحديث، وفي غيره من الأحاديث، والذي أمَرَنا اللهُ به بقوله: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾[2]... والأدلة على هذا الأصل كثيرة، لا مجال لذكرها كلها الآن، وهي معلومة في كتب السنة والمنهج، ومشروحةٌ ومُبيَّنة والحمد لله.

وخالَف المُميِّعة في هذا الأصل، وهو وجوب الاجتماع على الحق، فأرادوا تجميع الناس مُطلَقاً، سواءٌ أكان الاجتماع على الحق أو على الباطل!! وهذا من أبطل الباطل، فتراهم يُزَكُّون أهل البدع، ويصفونهم بالعلم، بل ويصفونهم بالسنة! ويتلمّسون لهم الأعذار الفاسدة بالموازنة بين سيئاتهم وحسناتهم، وهذا - كما تعلمون - هو منهج الموازنات الفاسد المبتدع، الذي لا يجوز استعماله عند التحذير من مبتدع، لأنه يتنافى مع المصلحة المرجوة من التحذير!

1- [الأنفال: ٤٦]

2- [آل عمران: ١٠٣]

والمميعة يخلطون بين بدعة المبتدع وحسناته إن وجدت، فنتج عن ذلك أنهم لا يُحَذِّرون من الذين يتَّبعون المتشابه؛ الذين حذَّرنا رسول الله ﷺ منهم كما في الصحيحين، بعد أنْ تلا الآية السابعة من آل عمران، وهي قوله: ﴿هُوَ الَّذِي أَنزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ...﴾[1] حتى تلاها كلها، ثم قال ﷺ: «إِذَا رَأَيْتُمُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ، فَأُولَئِكَ الَّذِينَ سَمَّى اللهُ فَاحْذَرُوهُمْ». متفق عليه[2]

ها هو منهج التحذير من أهل البدع؛ والذي ينكره المميعة؛ ثابتٌ في القرآن والسنة، ولكن المميعة يكرهون الجرح والتحذير لأنهم مجروحون كما قال علماؤنا.

ويذكرني صنيعهم هذا بالذي يكره حد السرقة! لماذا يكرهه؟ لأنه سارق! وهكذا كره اليهود أحكام التوراة وحرفوها لأنها تتعارض مع أهوائهم ومصالحهم الضيقة، والمبتدعة يتشابهون مع المشركين في أصول بدعهم.

وخالَف أيضاً في هذا الأصل الحزبيّون الذين يُكَتِّلون ويُجَمِّعون الأجساد، ولا يهتمّون بالمنهج والاعتقاد، ويريدون أن يَجْمعوا بين الحق والباطل، ويقولون (كتل ثم ثقف)! هذا تعبيرهم، والذي نراه في الواقع (كتل ولا تثقيف)، لا تجد عند الحزبيين عالما ولا حتى طويلب علم، بل يهزأون من مبدأ إفناء العمر في طلب العلم، ولذلك لا تجد عندهم إلا ثقافة الصحف والإعلام الكاذب، والقصص والرقائق المكذوبة.

والحزبيُّ ولاؤه وبراؤه على حزبه ورئيسه وشيخه، فكلُّ مَن دخل معه في حزبه فهو أخوه وحبيبه ولو كان عابد قبر، بل ولو كان شيعِيّاً رافضياً، أو حتى نصرانياً، وهذا واقع موجود ولا نفتريه عليهم.

ومَن لم يكن من حزبهم فهو عدوُّهم، ويُحَذِّرون منه، ولو كان من أهل العلم والتقوى، وقد قال أحد التبليغيين قبل أيامٍ قليلة: (نحن لا نعترف بالفوزان)!! يقصد الشيخ العلامة صالح الفوزان حفظه الله، لماذا لا يعترف به؟ لأنه ليس من حزبه، مع أنّ الشيخ الفوزان حفظه الله عالمٌ من

1- [آل عمران: ٧]

2- البخاري (٤٥٤٧)، ومسلم (٢٦٦٥).

علماء المسلمين، راسخٌ في العلم بشهادة علماء كثر.. أين الاجتماع الذي تنادون به أيها (التبليغ) وأيها (الإخوان) وأيها (الصوفيّة) وأيها (الخوارج)؟!

يُجَمِّعون بلا تمحيص، ويقبلون في حزبهم ما هَبَّ ودَبَّ، وما طار ودَرَج، إلا السلفي فإنهم يُعادونه ولو كان عالما، هذا لأنهم دُعاةٌ إلى حزبهم وليسوا دعاة إلى الله..

هل هذا هو الاجتماع الذي أمَرَنا اللهُ به ورسولُه؟! كلا والله، بل هذا هو التَّفرُّق بعينه الذي نهانا عنه الله ورسوله، فقال الرسول ﷺ: "**ولا تفرقوا**" أي لا تتفرقوا عن الحق، لا تتفرقوا عن الكتاب والسنة وفهم السلف الصالح.. وقد حرَّم اللهُ علينا التَّفرُّق عن الحق، وإنّ التَّحَزُّب يُفَرِّق الأمة بنصّ القرآن، قال سبحانه: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ ۚ إِنَّمَا أَمْرُهُمْ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾[1]، ما أشدَّ هذه الآية على الحزبيين ! لو كانوا يعقلون.

وقال سبحانه: ﴿وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ (٣١) مِنَ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا ۖ كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ (٣٢)﴾[2]

بينت هذه الآية أن التَّفرُّق مِن صفات المشركين؛ وأهلُ البدع تشَبّهوا بالمشركين وتفرَّقوا مثلهم. هذا لأن حقيقة التَّحَزُّب هي أن يكون الولاءُ والبراءُ على الحزب، وليس على الكتاب والسنة، وهذا يعني دعوة الناس إلى الحزب، وليس إلى الله ورسوله، وهذا هو الشرك في الدعوة.

وبعد؛ فهذه ثلاث خصالٍ عظيمةٍ جامعة، قد رضيها الله لنا، ولا يرضى لنا أن نُخالِفها، وهي:

- أن نعبد الله، ولا نشرك به شيئاً.
- وأن نتمسك بالكتاب والسنة بفهم السلف الصالح.
- وأن نجتمع على ذلك ولا نتفرق عن ذلك.

وأي دعوة، وأي داعية، لا يتّبع هذه الأصول العظيمة؛ فهو ضالٌّ مضِلّ كائنا من كان، لأنه داعية إلى النار وليس إلى الله ورسوله.

1- [الأنعام: ١٥٩]

2- [سورة الروم].

ثم ذكر ثلاث خصالٍ يكرهها الله؛ وهي:

◈ الخصلة الأولى قال: "ويكره لكم قيل وقال".

هذه وصيةٌ جامعة للوقاية من شرور اللسان، أرشَدَنا الرسول ﷺ في هذه الوصية إلى كيفية حِفْظ اللسان، والتَّوَقِّي من آفاته الكثيرة والخطيرة التي قَلَّ مَن ينجو منها.

وذَكَر العلماء في معنى "قيل وقال" معنيين[1]:

◈ المعنى الأول: الوُلوعُ في تتبُّع كلام الناس ونقْل أحاديثهم، مِن غير تثَبُّتٍ، ولغير مصلحةٍ تُرجى.

إن الولع في نقل الكلام خُلُقٌ قبيح، وفي ذلك ضررٌ عظيم؛ كالنميمة والغيبة والتجسس والإرجاف - وهو بَثُّ الشائعات الكاذبة - وأيضاً القذف، وغير ذلك مما حرّم اللهُ من الكلام.

◈ المعنى الثاني: القول على الله بغير عِلم..

وذلك بالوُلوع في نقل مسائل الدين بالتقليد الأعمى وبغير دليل، إنّما هي شهوة تنميق الكلام وزخرفته لغرض التَّصَدُّر، بدعوى طلب العلم والدعوة إلى الله!

والقول على الله بلا علم؛ أشدّ من الشرك بالله، كما في الآية الثالثة والثلاثين من سورة الأعراف.

فيشمل النهي عن "القيل والقال" هذين المعنيين، فإنّ "قيل وقال" تدور بين القول على الله بلا علم، وبين الكلام بالباطل، وكلاهما مُحَرَّمٌ مذموم، وهذا راجعٌ إلى شهوة في النفس وهي الولوع في نقل الكلام لمجرّد إشباع "شهوة كثرة الكلام" لا لشيءٍ آخر، وهذه خصلة ذميمة تنافي كثيراً من نصوص الشريعة، تنافي التَّثبُّت والتَّبيُّن الذي أمَرَنا الله به قبل أن نتكلم، فقال سبحانه: ﴿فَتَبَيَّنُوا﴾[2]، وقال: ﴿فتثبتوا﴾ في القراءة الأخرى.

وتؤدي هذه الخصلة أيضاً إلى الوقوع في الكذب، قال ﷺ: "كفى بالمرء كذبا أن يحدث بكل ما سمع"[3]

1- انظر "تفسير السعدي": [سورة النور الآية ١٥]. و"أعلام الحديث" للخطابي: (٢/ ٨٠٦ الحديث ٣٢٧).

2- [الحجرات: ٦]

3- "مقدمة صحيح مسلم": باب النهي عن الحديث بكل ما سمع (١/ ١١).

وقد يقع المسلم بسبب هذه الخصلة الذميمة في القذف، لأن القاذف قد يتورّط في القذف بترديد الكلام خلف غيره كالببغاء، يسمع الكلام فيقوله على الفور، وقد حذَّر اللهُ من هذا فقال: ﴿إِذْ تَلَقَّوْنَهُ بِأَلْسِنَتِكُمْ﴾[1]، أي من غير تعَقُّلٍ ولا تثَبُّت ولا دليل، وكأنه يسمع بلسانه لا بأُذنيه ولا بقلبه.

وأيضاً يقع المسلم بسبب هذه الخصلة في الإرجاف؛ وهو نقل الشائعات الكاذبة، وقد نهى الله عن الإرجاف، فقال تعالى: ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ الْأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ ۖ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَىٰ أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾[2].

فإن إذاعة الكلام من غير تثَبُّت ومن غير دليل من الإرجاف.

وهذه الخصلة - خصلة مَحَبّة القيل والقال - تُنافي خُلُقَ الصمت الواجب أحياناً، فإنّ الصمت مِن سَمْتِ أهل العلم والتقوى، والأصل فيه قول النبي ﷺ: "ومن كان يؤمن بالله واليوم الاخر فليقل خيرا أو ليصمت" متفق عليه.

وقد صنَّف العلماءُ مُصَنَّفات في فضل الصمت عمّا لا نفع فيه، فضلاً عمّا يضرّ.

قال الإمام مالك رحمه الله:

«اعْلَمْ أَنَّهُ لَيْسَ يَسْلَمُ رَجُلٌ حَدَّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ، وَلَا يَكُونُ إِمَامًا أَبَدًا وَهُوَ يُحَدِّثُ بِكُلِّ مَا سَمِعَ»[3]

ويروى عنه أيضا أنه قال: «من عَدّ كلامه من عمله قل كلامه».[4]

فإنّ آفات اللسان كثيرة جداً لا تكاد تُحصى، والمَخرَجُ منها تركُ القيل والقال، فهذا أصلٌ عظيمٌ للوقاية من آفات اللسان والاحتراز منها، فجمع لنا الرسولُ ﷺ آفات اللسان كلها في هاتين الكلمتين: "القيل وقال".. هذه الوصية تشبه ما تقدّم في قوله ﷺ: "ولا تكلم بكلام تعتذر منه غدا".[5]

1- [النور: ١٥]

2- [النساء: ٨٣]

3- "مقدمة صحيح مسلم" (١/ ١١).

4- "الزهد" للإمام أحمد (١٧٠٨، ١٧٢٣)، و"الزهد" لابن المبارك (٣٨٣)، و"الصمت" لابن أبي الدنيا (٣٥).

5- [تقدَّم في الحديث (٧٤) الدرس ٢٨].

وكقوله ﷺ: "من حسن إسلام المرء تركه مالا يعنيه"[1]

وفي حديث معاذ الطويل: وكان يكثر الرسول عليه لأنه من العلماء، فلمّا كثرت النصائح على معاذ، اختصرها الرسول له فقال: «أَلَا أُخْبِرُكَ بِمِلَاكِ ذَلِكَ كُلِّهِ؟» فَقُلْتُ لَهُ: بَلَى يَا نَبِيَّ اللَّهِ. فَأَخَذَ بِلِسَانِهِ، فَقَالَ: «كُفَّ عَلَيْكَ هَذَا»[2]، وهذا الحديث يشبه حديث الترجمة الذي معنا، من حيث النهي عن القيل والقال.

فجميع هذه الوصايا تدلّنا على كيفية الوقاية من آفات اللسان، واختصَرَها الرسول ﷺ بالنهي عن القيل والقال، أي بتقليل الكلام إلاّ فيما ينفع، والحذر من شهوة الكلام ونقله لغير مصلحةٍ شرعية أو دنيوية راجحة.

وبهذا نعلم أنّ قوله "**وكره لكم**":

- أنّ الكراهة قد تكون كراهة تنزيهية،
- وقد تكون للتحريم،
- وقد تكون من الكبائر، وذلك راجعٌ إلى نوع الكلام الذي تنطق به، بل قد يكون الكلام كفراً أكبر كما لا يخفى.

◈ الخصلة الثانية المكروهة قال: "**وكثرة السؤال**"..

تقدَّم التفصيل في هذه المسألة في شرح الحديث (**الحادي والثمانين**) خصوصاً، وأيضاً في الحديثين (**الثالث والثلاثين**) و (**الحادي والستين**)

وخلاصة المسألة: أنّ السؤال نوعان:

- ممدوح
- ومذموم،

1- في الحديث (٦٦) الدرس (٢٦).

2- أخرجه أحمد (٢٢٠١٦)، والترمذي (٢٦١٦) وصححه، والنسائي في "الكبرى" (١١٣٣٠)، و ابن ماجة (٣٩٧٣)، وصححه الألباني في "الصحيحة"(١١٢٢)، وفي "إرواء الغليل" (٤١٣).

وأنّ السؤال المذموم قسمان:

- سؤالُ الناس أموالَهم بغير عُذرٍ مشروع،
- وسؤال الرسولِ ﷺ وأهلِ العلم عمّا لم ينزل في القرآن من الأحكام زمن الوحي، وعمّا فيه تنَطُّعٌ؛ كالسؤال عن كيفية الصفات الإلهية، وكيفية أمور الغيب، وكالسؤال عن القدر لِمَ فعل كذا؟ ولِمَ لَمْ يفعل كذا؟ ومنه السؤال عن المتشابهات الواجب فيها التسليم.

ويدخل في النهي أيضاً؛ الإكثار على العالِم من المسائل بما يُثقِل عليه ويؤذيه، أو سؤاله سؤال امتحانٍ وسؤال الأغاليط.

فالواجب تحسين السؤال مع تحسين القصد، وذلك بالسؤال عمّا فيه نفْعٌ في الاعتقاد أو العمل.

وتقدّم بحمد الله تبارك وتعالى تفصيل هذا كله في الأحاديث المذكورة.

الخصلة الثالثة المكروهة:

قال: "**وإضاعة المال**"..

إضاعة المال هي: "**وضْعُهُ في غير حقِّه**"[1]

وهذا يشمل: منْعه عن حقِّه، وإنفاقه في غير حقِّه. والواجب الاعتدال في النفقة بين التقتير من جهة، وبين الإسراف والتبذير من جهة أخرى كما قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَٰلِكَ قَوَامًا﴾[2].

وقال تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا﴾[3].

فالتّوسّط في النفقة يؤدي إلى حِفْظ المال، وهذا أمرٌ مطلوبٌ شرعاً، ولا يجوز تضييع المال..

- وإضاعة المال لها صورٌ عديدة، منها:

1- "عمدة القاري" (٢٣/ ٧٠)، "أعلام الحديث" (٢/ ٨٠٨)، "الاستذكار" (٨/ ٥٨٠)، "التوضيح لشرح الجامع الصحيح" (٢٩/ ٤٩٩).

2- [الفرقان: ٦٧]

3- [الإسراء: ٢٩]

١- الإسراف: وهو "**مُجَاوَزَةُ الْحَدِّ فِي كُلِّ فِعْلٍ أَوْ قَوْلٍ وَهُوَ فِي الْإِنْفَاقِ أَشْهَرُ**"[1]، قال تعالى: ﴿وَلَا تُسْرِفُوا ۚ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾[2]

٢- التبذير: وهو إنفاق المال في المعاصي، قال تعالى: ﴿وَلَا تُبَذِّرْ تَبْذِيرًا (٢٦) إِنَّ الْمُبَذِّرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ ۖ وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُورًا (٢٧)﴾[3].

٣- أن يُعطى المالُ للسفهاء، قال تعالى: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا﴾[4].

والسفيه؛ هو الذي لا يُحسِن التصرف في المال، كبيراً كان أو صغيراً، ذكراً أو أنثى.

٤- الدخول في البيوع المُحرَّمة التي تمحق المال: كالربا والغَرَر والقمار وعقود التأمين المُحَرَّمة.. وغير ذلك. هذا يضيّع المال؛ إمّا بذهابه بعينه، وإمّا بذهاب بركته.

٥- التَّصَدُّق بكل المال لمن لا يصبر على الفقر: وهذا داخل في الإسراف. التَّصَدُّق بكل المال يُكرَه لمن لا يصبر على الفقر، فيعتبر مِن تضييع المال من هذا الوجه، ولا بأس به لمن يصبر على الفقر كما فعل أبو بكر رضي الله عنه.

٦- إمساكُ المال عن حقه الواجب:

فهذا يُضَيّع المال، لقوله ﷺ: "مَا مِنْ يَوْمٍ يُصْبِحُ الْعِبَادُ فِيهِ إِلَّا مَلَكَانِ يَنْزِلَانِ، فَيَقُولُ أَحَدُهُمَا: اللهُمَّ، أَعْطِ مُنْفِقًا خَلَفًا، وَيَقُولُ الْآخَرُ: اللهُمَّ، أَعْطِ مُمْسِكًا تَلَفًا" متفق عليه[5]

فإنّ الذي يمنع النفقات الواجبة قد تصيبه دعوة المَلَك، فتذهب بركة ماله، أو يخسر عين ماله، فالبخل بالنفقات الواجبة باب فقر، كالذي يمنع الزكاة الواجبة، أو يبخل بنفقة حج الفريضة، أو يبخل بالنفقة على مَن يعول... وهكذا.

1- "الفتح"(١٠/٢٥٣)

2- [الأنعام: ١٤١]

3- [الإسراء]

4- [النساء: ٥]

5- البخاري (١٤٤٢) ومسلم (١٠١٠).

فالمال قوام الحياة، ويجب حِفْظُه، ولذلك اعتبره الفقهاء أحد الضرورات الخمس الواجب حِفْظُها، والعبد يُسأل عن مالِهِ سؤالين: مِن أين اكتسَبَه؟ وفيم أنفَقَه؟ وموضوع حديث الترجمة في السؤال الثاني أي "فيم أنفَقَه؟"

وكثيرٌ من الناس اليوم لا يُبالون من أين يكتسبون المال، ولا فيمَ يُنفِقونه، فتجدهم يَكِدُّون ليلاً ونهاراً في جمْع المال من حِلِّه وحرامه، ثم تجدهم ينفقونه بسفاهة وطيش، ويُبَدِّدونه شذر مذر، ويُسرِفون في إنفاقه، فيا للعجب فإنهم لو اقتصدوا في النفقة واقتصروا على ما يلزم من الحاجات والضرورات؛ لأراحوا أنفسهم من هذا الكدح المُضني المُفني للأعمار، والمُهلِك للصحة. ولحصلَتْ عندهم القناعة والرضا، ولطلبوا المال من الحلال وبجهدٍ أقلّ ممّا هم فيه من هذا العناء، فهذا الحال الذي نراه بين الناس ناتجٌ عن تضييع المال في الوجوه التي تقدّم ذِكْرُها.

وبعد..

فهذه الخصال الثلاثة يكرهها اللهُ، ويحبّ ضدّها مِن عباده.

فهذا حديث عظيم جامعٌ لأمورٍ كثيرة جداً ممّا يحبها الله ويرضاها، وممّا يكرهها ولا يرضاها.

هذا والله تعالى أعلَم والحمد لله رب العالمين..

أسئلة الدرس السادس والثلاثين

السؤال الأول: أين ركنا التوحيد في قوله ﷺ:"**فَيَرْضَى لَكُمْ أَنْ تَعْبُدُوهُ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا**"؟

أ- هما إثبات العبادة لله مع نفي الشريك.

ب- هما أن تعبد الله مخلصا له الدين.

ج- هما أن تعبد الله وحده، أي أن تفرده بالعبادة.

د- جميع ما ذكر.

الجواب:(د).

السؤال الثاني: عرف التوحيد.

أ- هو إفراد الله بما يختص به.

ب- هو إفراد الله بالعبادة.

ج- هو إفراد الله في ألوهيته وربوبيَّته وأسمائه وصفاته.

د- جميع ما ذكر.

الجواب:(د).

السؤال الثالث: قوله ﷺ:"**وَأَنْ تَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا، وَلَا تَفَرَّقُوا**":

أ- دليل على وجوب الاجتماع على الحق فقط، وتحريم التفرق فيه.

ب- دليل على وجوب تجميع الناس مطلقا، ولو كان فيهم أهل بدع؛ للتصدي صفا واحدا أمام الكفار.

ج- معناه: "جمع ثم ثقف".

د- جميع ما ذكر.

الجواب: (أ).

السؤال الرابع: ماذا تقول لمن يقول: "نجمع الناس ثم نثقفهم"؟

أ- باطل؛ والواجب "أن نثقف ثم نجمع" بمعنى ألا نجتمع إلا على الكتاب والسنة بفهم السلف الصالح من الأمة.

ب- لأن تجميع الناس على غير الكتاب والسنة تحزب محرم.

ج- جميع ما ذكر.

د- لا شيء مما ذكر.

الجواب: (ج).

السؤال الخامس: ماذا تفهم من قوله ﷺ: "**وَلَا تَفَرَّقُوا**"؟

أ- أن نجتمع بغض النظر عن الخلاف في العقيدة والمنهج حتى لا نفرق الأمة.

ب- أن نجتمع على ما اتفقنا عليه ويعذر بعضنا بعضا فيما اختلفنا فيه.

ج- المعنى ألا نتفرق في الدين، أي ألا نخالف الصراط المستقيم وأن نجتمع عليه، وهذا يقتضي أن نفارق من خالفه.

د- جميع ما ذكر.

الجواب: (ج).

السؤال السادس: "**وَيَكْرَهُ لَكُمْ، قِيلَ وَقَالَ**" تعني:

أ- النهي عن الولوع في شهوة نقل أحاديث الناس بلا مصلحة ترجى.

ب- النهي عن القول على الله بلا علم.

ج- جميع ما ذكر.

د- لا شيء مما ذكر.

الجواب: (ج).

السؤال السابع: نهى الرسول ﷺ عن كَثْرَة السؤال، فالمراد:

أ- النهي عن مسألة الناس أموالهم.

ب- النهي عن السؤال عما لم ينزل في القرآن زمن الوحي.

ج- النهي عن التنطع والتعمق في الغيب والمتشابه.

د- جميع ما ذكر.

الجواب:(د).

السؤال الثامن: نهى الرسول ﷺ عن إضاعة المال، فيدخل في معناه:

أ- النهي عن وضع المال في غير حقه.

ب- النهي عن الإسراف والتبذير والتقتير.

ج- النهي عن الدخول في البيوع المحرمة.

د- جميع ما ذكر.

الجواب:(د).

... والحمد لله رب العالمين...